العراق

سمر سعد عبد الله

بادر إلى التحرك الآن

يرجى دعوة السلطات العراقية إلى القيام بما يلي:

- وقف إعدام سمر سعد عبدالله وجميع السجناء الآخرين المحكوم عليهم بالإعدام؛
- إصدار أمر بإجراء تحقيق في مزاعمها المتعلقة بالتعذيب ومقاضاة كل من تتبين مسؤوليته عن ذلك؛
- تخفيف جميع أحكام الإعدام وإعلان وقف تنفيذ أحكام الإعدام.

اكتب إلى:

إن إرسال رسائل إلكترونية إلى المجلس الرئاسي أمر غير متاح.

ولذا يرجى إرسال مناشدات عن طريق السفارة العراقية أو ممثلي العراق في بلدكم، واطلب نقلها إلى:

الرئيس جلال طلباني
المخاطبة: فخامة الرئيس

رئيس الوزراء نوري المالكي
المخاطبة: دولة الرئيس

نائب الرئيس طارق الهاشمي
المخاطبة: معالي نائب الرئيس

نائب الرئيس عادل عبد المهدي
المخاطبة: معالي نائب الرئيس

منظمة العفو الدولية حركة عالمية تضم 2.2 مليون شخص يناضلون في أكثر من 150 بلداً ومنطقة من أجل وضع حد للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

وتتمثل رؤيتنا في تمتع كل شخص بجميع حقوق الإنسان المكرسة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

ومنظمتنا مستقلة عن أية حكومة أو إيديولوجية سياسية أو مصلحة اقتصادية أو دين – ومصدر تمويلها الرئيسي هو مساهمات عضويتها وما تتلقاه من هبات عامة.

أكتوبر/تشرين الأول October 2009
رقم الوثيقة:
Index: MDE 14/030/2009

Amnesty International
International Secretariat
Peter Benenson House
1 Easton Street
London WC1X 0DW
United Kingdom
www.amnesty.org

منظمة العفو الدولية

تواجه الإعدام إثر محاكمة جائرة

سمر سعد عبدالله

تواجه **سمر سعد عبدالله**، البالغة من العمر 27 عاماً، **خطر الإعدام الوشيك**. وقد حُكم عليها بالإعدام بسبب جرائم قتل في عام 2005، وتم تأييد الحكم في عام 2007.

وقد ازدادت المخاوف على حياتها منذ يونيو/حزيران 2009، عندما نقلتها السلطات مع ثماني نساء أخريات ممن حُكم عليهن بالإعدام إلى الشعبة الخامسة في سجن الكاظمية ببغداد حيث يُحتجز السجناء قبل شنقهم. ومنذ يونيو/حزيران 2009 **أُعدم ما لا يقل عن ثلاث نساء**.

وتقول سمر سعد عبدالله إنها **تعرضت للتعذيب على أيدي الشرطة لإرغامها على «الاعتراف»** بقتل عمها وزوجته وأحد أطفاله في بغداد، و لكن الحقيقة أن خطيبها هو الذي قتل أقرباءها بهدف سرقة عمها. ويبدو أنه **لم يتم القبض على خطيبها قط**.

وأثناء محاكمتها قالت للقاضي إنها، بعد القبض عليها، **تعرضت للضرب بالأسلاك والضرب على باطني قدميها** (الفلقة) **والصعق بالصدمات الكهربائية** في مركز شرطة حي الخضراء ببغداد لإرغامها على الاعتراف بجرائم القتل التي وقعت. بيد أن القاضي لم يأمر بإجراء تحقيق في مزاعم التعذيب التي تحدثت عنها وحكم عليها بالإعدام بعد جلستي استماع فقط.

وقال **والدها** سعد عبدالمجيد عبد الكريم لمنظمة العفو الدولية إن المحاكمة استغرقت أقل من يومين، وإنه **مُنع من دخول المحكمة**. وقال أيضاً إن القاضي **أمر بإخراج محامية الدفاع** عن ابنته أمل عبد الأمير الزبيدي **من المحكمة**.

ومنذ أن أعادت الحكومة العراقية العمل بعقوبة الإعدام في أغسطس/آب 2004، بعد مرور فترة قصيرة عُلقت العقوبة خلالها من قبل سلطة الائتلاف المؤقتة بقيادة الولايات المتحدة، **حُكم بالإعدام على** ما لا يقل عن **1000 شخص وأُعدم عشرات آخرون** فعلاً.

© Private

وبعد أن تؤيد محكمة التمييز أحكام الإعدام، تتم إحالتها إلى المجلس الرئاسي المؤلف من الرئيس العراقي ونائبيه للتصديق عليها وتنفيذها. ويُذكر أن الرئيس **جلال الطلباني يعارض عقوبة الإعدام**، ويفوض سلطاته الخاصة بالتصديق عليها إلى نائبي الرئيس.

ولا تتوفر **أرقام رسمية** حول عدد السجناء الذين يواجهون الإعدام، مع أن مجلس القضاء الأعلى العراقي قال لمنظمة العفو الدولية في 9 مارس/ آذار 2009 إن المجلس الرئاسي صادق على أحكام الإعدام بحق 128 شخصاً، وقد **أُعدم 12 شخصاً منهم في 3 مايو/أيار**.

منذ أغسطس/آب 2004، حُكم بالإعدام على ما لا يقل عن 1000 شخص وأُعدم عشرات آخرون فعلاً